رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

العدد (2122) السنة الثامنة - الجمعة (6) أيار 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

إقـــــرأ في المدى

3 نائب يتوعد بكشف ملفات صفقات كبيرة
4 النجيفي: لا مفاوضات مع الامريكيين
5 اسعار العقارات ترتفع جنونيا في الناصرية
8 الجوية يعتزم خطف نقاط الناصرية

واسط: المحافظ الجديد يطرد مساعديه الثلاثة

كشف مصدر في إدارة محافظة واسط أن محافظ واسط الجديد مهدي الزبيدي، أصدر أمرا بإعفاء ثلاثة من مساعديه من مناصبهم، في أول خطوة للتغيير بإدارة المحافظة.

وقال المصدر إن "محافظ واسط الجديد مهدي حسين الزبيدي، أصدر أمراً يقضي بإعفاء ثلاثة من مساعديه من مناصبهم في أول خطوة للتغيير بإدارة المحافظة"، مشيرا إلى أن "المساعدين الذين تم إعفاؤهم هم معاون المحافظ للشؤون الإدارية أنور عطية الهماشي، ومستشار المحافظ للشؤون السياسية إسماعيل علوان التميمي، إضافة إلى مستشار شؤون الصحة والبيئة كريم يوسف شنين".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أنه "من المحتمل صدور أوامر بإعفاء موظفين آخرين من مناصبهم لاسيما بعض رؤساء الأقسام في ديوان المحافظة".

ويمنح قانون المحافظات رقم ٢١، المحافظ الحق بتعيين عدد من النواب والمعاونين والمستشارين بمختلف الاختصاصات.

ويبلغ عدد مساعدي محافظ واسط حاليا نحو ١٤ مساعدا بينهم نائب المحافظ للشؤون الإدارية ونائب المحافظ للشؤون الفنية، فيما يبلغ عدد المعاونين خمسة بمختلف الاختصاصات إضافة إلى سبعة مستشارين. وانتخب مجلس محافظة واسط، في الثلاثين من آذار الماضي بالأغلبية، مهدي حسين خليل الزبيدي، عن دولة القانون، محافظا جديدا، وحصل على ٢٠ صوتا في الجولة الثانية، مقابل ستة أصوات، لمنافسه محمد عز الدين الخطيب، من أصل ٢٦ عضوا حضروا جلسة التصويت.

بارزاني والسفير الامريكي يستعجلان النواب

أسماء مرشحي الأمنية في البرلمان: الدليمي والسامرائي وغريب

متابعة/ المدى

أكد تحالف الوسط أن المرشحين الثلاثة للوزارات الأمنية الذين أرسلت أسماؤهم إلى البرلمان هم كل من سعدون الدليمي وتوفيق الياسري ورياض غريب، متوقعاً أن يتم التصويت عليهم الأسبوع المقبل.

وياتي ذلك في وقت أعلن رئيس مجلس النواب عن وصول أسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى البرلمان، مبينا أنه ستتم مناقشتها وإدراجها في جدول أعمال المجلس خلال الجلسات المقبلة.

وقال المتحدث باسم تحالف الوسط محمد إقبال إن "المالكي أرسل قائمة بأسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى البرلمان"، مبيناً أنهم "سعدون الدليمي عن القائمة العراقية لوزارة الدفاع، وتوفيق الياسري عن التحالف الوطني للداخلية، ورياض غريب عن التحالف الوطني أيضاً للأمن الوطني".

وأضاف إقبال أن "البرلمان سيدرس السير الذاتية للمرشحين"، متوقعاً أن "يتم التصويت عليهم الأسبوع المقبل لوجود توافق من قبل جميع الكتل"، حسب قوله.

وتعيش البلاد أزمة سياسية تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وعدم الاتفاق على أسماء الوزراء الذين سيتولون إدارة الوزارات الأمنية حتى الآن.

ومنح البرلمان العراقي في جلسته التي عقدت في ٢١ من كانون الأول من العام الماضي، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي، كما شهدت الجلسة أيضاً أداء اليمين الدستورية من قبل رئيس وأعضاء مجلس الوزراء وفقا للمادة ٧٩ من الدستور العراقي.

وبلغ عدد الوزارات التي صوت عليها ٣٨ وزارة من بينها تسع وزارات بالوكالة وهي وزارة الداخلية والدفاع والأمن الوطني التي أوكلت إلى رئيس الوزراء، ووزارة التجار التي أوكلت إلى نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، والكهرباء أوكلت إلى نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، ووزارة المرأة أوكلت إلى وزير الخارجية هوشيار زيباري، ووزارة الدولة لشؤون المصالحة أوكلت إلى وزير التعليم العالي علي الأديب، والبلديات أوكلت مهامها إلى وزير الإسكان محمد صاحب الدراجي، وأخيرا وزارة منظمات المجتمع المدني إلى وزير الهجرة والمهجرين ديندار نجمان، ومن بين الوزارات أيضا ١٢ وزارة دولة.

الى ذلك، قال أسامة النجيفي خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الأندونيسي في مبنى البرلمان إن "أسماء المرشحين لشغل الوزارات الأمنية وصلت إلى رئاسة مجلس النواب، أمس الأول"، مبينا أنه "تم توزيع سيرهم الذاتية على أعضاء مجلس النواب عن طريق البريد الإلكتروني للاطلاع عليها".

وأضاف النجيفي أن "الأسبوع المقبل سيشهد مناقشة السير بين هيئة رئاسة مجلس النواب والكتل السياسية، للتصويت عليها".

من جهة أخرى أكد رئيس مجلس النواب أنه "لا يوجد تفاوض حتى الآن مع الجانب الأميركي حول بقاء قوات أميركية في البلاد بعد عام ٢٠١١"، لافتا إلى أن "الأمر حكومي، لكن يجب أن يتم حسمه في البرلمان".

الى ذلك، بحث رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني مع السفير الامريكي لدى العراق جيمس جيفري والجنرال أوستن قائد قوات الأمريكية في العراق تطورات الوضع السياسي والأمني في العراق.

واكد الجانبان خلال اللقاء على ضرورة تكملة الوزارات الأمنية وتشخيص وزرائها، فضلاً عن مناقشة ملفي مجلس السياسات الإستراتجية وانسحاب القوات الأمريكية من العراق.

وبخصوص الوزارات الأمنية ومجلس السياسات الإستراتيجية، أكد الجانبان التزام الأطراف العراقية بالاتفاقيات المبرمة في اطار مبادرة رئيس إقليم كردستان في أربيل.

التفاصيل ص٣

بوادر أزمة سياسية بين العراق والخليج

تأجيل قمة بغداد إلى آذار المقبل

متابعة/ المدى

أعلنت الجامعة العربية اليوم انه تقرر تأجيل القمة العربية التي كان من المفترض عقدها في ١٠ و١١ أيار الجاري في بغداد إلى آذار ٢٠١٢ بناء على طلب رسمي من العراق.

وقال بيان صادر عن الجامعة العربية "تقرر تأجيل انعقاد القمة العربية في دورتها الثالثة والعشرين في بغداد إلى آذار ٢٠١٢ بناء على طلب رسمي من جمهورية العراق على ان تحتفظ بحقها في استضافة القمة" المؤجلة.

وأضاف البيان أن قرار التأجيل إلى آذار ٢٠١٢ اتخذ عقب المحادثات التي أجراها الخميس في القاهرة الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى مع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري.

كما يأتي بعد سلسلة مشاورات أجراها العراق بصفته "رئيس القمة مع الدول العربية والأمانة العامة للجامعة".

واكد البيان ان قرار التأجيل "يأخذ في الاعتبار التطورات الجارية في عدد من الدول العربية وتأكيد الدول الاعضاء في الجامعة حرصها على توفير مقومات النجاح لقمة بغداد".

الى ذلك، أكد مبعوث رئيس الوزراء إلى الجامعة العربية أنه سلم الأمين العام للجامعة رسالة من رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، لم يكشف عن فحواها، رافضا الإدلاء بأي تصريحات عقب لقائه موسى، فيما أشارت مصادر سياسية إلى بوادر أزمة جديدة بين العراق ودول الخليج بسبب الإصرار على تأجيل القمة.

وقال عدنان الأسدي إنه "سلم رسالة بعث بها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى"، فيما لم يكشف عن فحوى الرسالة، ورفض الإدلاء بأي موقف حول موقف العراق من إرجاء اجتماعات وزراء الخارجية العرب. ومن المفترض أن يصل وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إلى القاهرة للقاء الأمين العام للجامعة العربية يوم أمس الخميس بحسب تصريحات صحافية أدلى بها أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى لعدد من وسائل الإعلام .

من جهته أكد مندوب العراق الدائم بالجامعة العربية السفير قيس العزاوي أن "رسالة رئيس الوزراء للأمين العام هي رسالة تقدير"، بحسب قوله.

التفاصيل ص٣

البصرة: طريق الموت ينافس القاعدة على حصد الأبرياء

متابعة/ المدى

دعت مديرية المرور في محافظة البصرة، إلى توسيع الشوارع وإنشاء أنفاق وجسور للقضاء على الاختناقات المرورية والحد من حوادث السير التي تراجعت معدلاتها خلال العام الحالي، مشددة على ضرورة صيانة الطريق الواصلة بين مركز قضاء الزبير وناحية أم قصر التي تعرف بـ"طريق الموت"، عازية أسباب الحوادث المرورية إلى قلة وعي المواطنين بالأنظمة المرورية.

وقال مدير مرور البصرة العميد ثامر الحمداني أن "معدلات الحوادث المرورية في المحافظة تراجعت خلال العام الحالي ٢٠١١، على الرغم من ازدياد أعداد السيارات"، عازيا أسباب الحوادث إلى "قلة وعي المواطنين بالأنظمة المرورية".

وتابع الحمداني أن "القضاء على الاختناقات المرورية وتقليل فرص وقوع حوادث السير يتطلب الإسراع بإنشاء طرق وأنفاق وجسور جديدة وتوسيع وصيانة الشوارع الحالية"، مؤكداً أن "طريق الموت الواصلة بين مركز قضاء الزبير وناحية أم قصر لا تزال على حالها رغم مناشداتنا المتكررة خلال السنوات الأخيرة".

وأشار الحمداني إلى أن "الطريق غير صالحة تماماً لسير المركبات، وتشهد وقوع حوادث باستمرار تسفر عن سقوط عدد من الضحايا".

وتعد الطريق التي تعرف بـ"طريق الموت" من أخطر الطرق في محافظة البصرة لتخسفها وتموجها لمسافة أكثر من ٢٥ كم من جراء سوء استخدامها من قبل أصحاب شاحنات نقل البضائع من ميناءي أم قصر وخور الزبير التجاريين، حيث كانت شاحناتهم تحمل بأكثر من الكميات المسموح بها، وبعد أن قتل وأصيب العشرات في حوادث سير أغلقت مديرية المرور في العام الماضي جانباً منها ووضعت علامات تحذيرية على امتدادها.

يذكر أن محافظة البصرة، شهدت خلال العام الحالي مقتل ٢٥ شخصاً وإصابة ١١٣ آخرين بجروح وكسور في حوادث سير تنقسم بواقع ٤٤ حادث اصطدام، و ٢٤ حادث دهس، وخمسة حوادث انقلاب، فيما تشير مديرية المرور الى أن العام الماضي ٢٠١٠ شهد مقتل ٩٠ مواطناً وإصابة ٣٦٠ في حوادث سير تضمنت ٥٣ حادث دهس، و١٤٣ حادث اصطدام، و ٤٠ حادث انقلاب.

النزاهة تفتح النار من جديد: مسؤولون كبار ضالعون في الفساد

متابعة/ المدى

أعلنت لجنة النزاهة في مجلس النواب انها ستكشف اسماء مسؤولين كبار ضالعين بعمليات فساد مالي واداري، قبل خمسة ايام من انتهاء مهلة المئة يوم التي حددها رئيس الوزراء نوري المالكي لتقييم خطط وأداء الوزارات.

وقال عضو اللجنة النائب عثمان الجحيشي ان هناك ملفات مهمة تخص مسؤولين كبارا في الدولة بمن فيهم وزراء ووكلاء وزارات ومدراء عامون كانوا قد تورّطوا في صفقات فساد، مبينا ان التحقيق معهم مازال مستمراً.

واشار الجحيشي الى ان ملفات الفساد التي سيتم كشفها تخص صفقات العقود السرية والوهمية لعدد من الوزارات، منها الدفاع والتجارة والكهرباء والنفط والعدل والتربية، فضلاً عن التحقيق في عمليات حرق طالت طوابق في معظم مقارها، وتحديداً تلك الطوابق الخاصة بالتعاقد والصرفيات.

من جهته اوضح النائب عمار الشبلي انه تم تقسيم لجنة النزاهة في البرلمان الى اربع لجان فرعية، تتولى كل واحدة منها مهمة كشف الفساد في عدد محدد من الوزارات، مشيراً الى ان توقيت كشف المفسدين لا علاقة له بمهلة الـ ١٠٠ يوم، وانما جاء من باب الصدفة.

الى ذلك اكد عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب عادل فضاله ان مقترح قانون هيئة النزاهة الجديد حظي بمناقشة مجلس النواب وقراءته وسيتم التصويت عليه في الجلسات المقبلة على امل الاسراع في كشف ملفات الفساد المذكورة.

يشار الى ان الهيئة العامة للنزاهة تعد من المؤسسات المستقلة المعنية بالكشف عن الفساد والمفسدين، الا انها ما تزال تعمل وفق قانون مشرع من قبل مجلس النواب الامر الذي يعد تحدياً لها بسبب عدم اكتمال جميع ادواتها لمكافحة الفساد.

التفاصيل ص٣

مجموعة الاتصال الدولية: سنساعد ثوار ليبيا

متابعة/ المدى

روما: قررت مجموعة الاتصال حول ليبيا اقامة "صندوق خاص" لمساعدة متمردي المجلس الوطني الانتقالي ماليا، بحسب ما اعلن وزير الخارجية الايطالي فرانكو فراتيني خلال اجتماع المجموعة في روما.

وأعربت ايطاليا عن الامل في "ان يقيم عدد اكبر من شركائها علاقات ثنائية" مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي، على ما اعلن الخميس وزير الخارجية الايطالي فرانكو فراتيني.

وبدأ امس الخميس في روما اجتماع مجموعة الاتصال حول ليبيا حيث يبحث المشاركون وضع نظام لتقديم المساعدة المالية لحركة التمرد الليبية.

وتستضيف ايطاليا التي تنظم ثاني اجتماع للمجموعة التي تشكلت في لندن في اذار ، ٢٢ دولة و٦ مؤسسات دولية منها الاتحاد الاوروبي وحلف شمال الاطلسي ومنظمة المؤتمر الاسلامي و٦ مراقبين بينهم الاتحاد الافريقي والبنك العالمي.

وبالاضافة الى وزير الخارجية الايطالي الذي يستضيف الاجتماع في مقر وزارته، يشارك ايضا وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. ومن بين المواضيع التي ستتناولها المناقشات حول هذا النزاع الذي قال الثوار في حصيلة لا يمكن التثبت منها، انه خلف عشرة الاف قتيل، وضع آلية مساعدة للمجلس الوطني الانتقالي، هيئة الثوار السياسية.

تفاصيل اخرى ص٦

استجواب المفوضية: انتقام سياسي أم صحوة برلمان

متابعة/ المدى

تتشابك قضايا الفساد بالصراع السياسي الدائر في العراق الذي يحبو نحو الديمقراطية. فمن المقرر أن يتم إخضاع رئيس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري وأعضاء مجلس المفوضين، لاستجواب تحت قبة البرلمان في أيار الحالي. استجواب يبدو في طابعه تقنيا، إلا أن المفوضية تلمس فيه دوافع "انتقامية".

يأتي هذا الاستجواب على خلفية اتهامات وجهت إلى رئيس المفوضية وبعض أعضاء مجلس المفوضين بالتورط في قضايا فساد مالي وإداري، بعضها ارتكب إبان العملية الانتخابية الأخيرة التي جرت في آذار العام الماضي، وفقا لما صرح به أعضاء في "ائتلاف دولة القانون"، الجهة النيابية التي قدمت الطلب. وتقول النائبة عن دولة القانون حنان الفتلاوي التي قادت حملة جمع تواقيع أكثر من مئة برلماني، إن "هناك الكثير من علامات الاستفهام حول أداء ونزاهة أعضاء المفوضية نريد أن نعرف الإجابات بشأنها".

وتأسست المفوضية في ٣١ أيار عام ٢٠٠٤، بموجب قانون رقم ٩٢ صادر عن سلطة الائتلاف المؤقت التي ترأسها الحاكم المدني بول بريمر، وضمت تسعة مفوضين.

وقد أثير حول عملها الكثير من علامات الاستفهام ووجهت اليها انتقادات لاذعة، سيما وان قوانينها تنص على ان يكون أعضاؤها مستقلين عن الأحزاب، وهو ما لم يتم الالتزام به عندما تغير معظم الأعضاء قبل انتخابات مجالس المحافظات في العام ٢٠٠٩، حيث تم مراعاة "التوازن الحزبي" في عملية اختيار الأعضاء الجدد. كما سبق للمفوضية تلقي انتقادات من بعض الكتل الخاسرة، ولم تسلم أيضا من اتهامات عراقيي الخارج ممن صوتوا في بلدان أوروبية.

فقد وصفوا عملها بـ"الفوضوي" سيما وان الكثير من الناخبين لم يتسن لهم ممارسة حقهم الانتخابي والتصويت بسبب "تقصير تنظيمي" في عمل ممثلية مفوضية الانتخابات في تلك البلدان، كما منعت المفوضية فتح مراكز اقتراع في بلدان يوجد فيها مغتربون عراقيون بحجة نقص في التمويل.

التفاصيل ص٢

مخاوف من قواعد أمريكية خلف الكواليس

متابعة/ المدى

طالبت النائبة عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف القوات الأمريكية بتقديم جرد واضح بعدد القواعد العسكرية التي أسستها في العراق لغرض معرفة ما إذا كانت هناك قواعد ستبقى خلف الكواليس بعد الانسحاب الأمريكي. وقالت نصيف في بيان عدد القواعد الأمريكية في العراق حتى الآن ليس ظاهرا بشكل واضح ، ويتوجب على القوات الامريكية تقديم جرد بالقواعد التي أسستها في الوقت الذي كان العراق فيه بلا حكومة قبل البت بأي موضوع يتعلق بالاتفاقية الامنية .

وحذرت نصيف من احتمالات وجود قواعد امريكية وراء الكواليس لا علم لنا بوجودها، مشيرة الى ان العراق لديه ما يكفيه من الهموم ولا داعي لاستغلال اراضينا للهجوم على أية دولة مجاورة. وحملت الادارة الامريكية المسؤولية عن اي تصرف عسكري من خلال قواعدها الموجودة على الاراضي العراقي.

وشددت على ان هناك بندا في الاتفاقية الامنية يحظر على القوات الامريكية القيام بأي اعتداء عسكري على اي دولة مجاورة للعراق ، وعلى الجانب الامريكي الالتزام بهذا البند. لكن ثلاثة نواب من كتل برلمانية مختلفة اتفقوا على عدم الحاجة لاجراء استفتاء على الاتفاقية الأمنية المبرمة بين العراق والولايات المتحدة، كون القوات الأمريكية ستخرج نهاية العام الحالي وستطبق جميع تفاصيلها. وقال النائب عن التحالف الوطني علي الشلاه ان "تنفيذ الاتفاقية الأمنية بكل تفاصيلها أمر محتوم وانسحاب.

التفاصيل ص٢